انهيار دولة الموحدين – دراسة في الخلفيات الثقافية –

أ– عبد الجبار صديقي

المركز الجامعي نور البشير – ولاية البيض–

الملخص

يعد العامل الثقافي احد ابرز الاسباب التي يعزى لها سقوط الدولة الموحدية ، حتى أنه لايقل من حيث التأثير عن بقية العوامل خاصة السياسية و العسكرية ، فالتركيب الفكري لعقيدة ابن تومرت التي اعتبرت الركيزة الاساسية لقيام دولة الموحدين احتوى على تناقضات عقدية و فكرية و تشريعية فادحة ، جعلتها عرضة للانتقاد من مختلف التيارات الاجتماعية بما فيها السلطة الحاكمة التي تخلت نهائيا عن المنهج الفكري التومرتي على عهد الخليفة المأمون في تجسيد فعلي لتطلعات الفقهاء المالكية الذين كانوا الخصوم الاوائل لها سواءا على المستوى التشريعي الممثل في الردود العلمية في شكل مؤلفات أو على مستوى التحركات الثورية المسلحة ضد السلطة التي قادها الفقهاء ، ناهيك عن الدور الذي لعبه التيار الصوفي في تقويض اركان الدولة الموحدية التي امتحنت العديد من المتصوفة بل و قتلت بعضهم ، ما جعلة يتخندق الى جانب القوى المناوئة للسلطة و التي كان لها بالغ الاثر في انهيارها .

Le facteur culturel a été l'un des principaux qui a causé la chute de la dynastie almohad , alors qu'au moins en termes d'impact sur le reste des facteurs politiques et militaires .

La structure intellectuelle de la doctrine d'Ibn Toumert a été considéré comme le principal pilier de la création de l'Etat de l' almohade se composait de contradictions contractuelles et intellectuelles et lourde

législative fait vulnérable à la critique de divers mouvements sociaux , y compris le pouvoir qui a abandonné définitivement la doctrine d'Ibn Toumert pendant le règne du calife Mamoun dans une réalisation effective des aspirations des savants malékites qui étaient ses principaux adversaires que ce soit au représentant de niveau législatif dans les réponses scientifiques sous forme de livres ou sur le niveau des mouvements révolutionnaires armés contre l'autorité dirigée par des fokahas.

Sans oublier le rôle joué par le pouvoir mystique saper l'état almohade que la plupart des soufis torturés et même tués certains d'entre eux Qu'est-ce qui les distingue sur le côté de l' anti- autorité et les pouvoirs qui ont eu un impact profond dans l'effondrement.

تمهيد

كان النصف الأول من القرن السابع هجري شاهدا على ظهور بوادر التفكك و الانهيار على الدولة الموحدية أعظم دول الغرب الاسلامي ، نتيجة لاجتماع عدة أسباب و عوامل عجلت من اضمحلالها تحت وقع الفوضى السياسية و الاقتصادية و النكسات الثقافية ، و رغم كثرت الدراسات حول تاريخ هذه الدولة خاصة في مرحلة الأزمة اقتصرت في المجمل على الجانب السياسي و العسكري ، بل إن جل الدراسات تربط سقوط هذه الدولة وبداية التأزم داخلها بمعركة حصن العقاب سنة 609 هـ ، غير أن المتبصر في الخلفيات و الأبعاد التي أدت إلى سقوط دولة بحجم دولة الموحدين يرى أن ذلك يعزى إلى اجتماع جملة من العوامل أخذت إلى جانب ما ذكر سابقا البعد الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي ، وعليه سأحاول من خلال هذا العمل إزالة بعض اللبس عن العوامل و الازمات الثقافية التي كان لها بالغ الأثر في تفكك دولة الموحدين

فما هي العوامل الثقافية التي أدت إلى سقوط الدولة الموحدية ؟ و هل كان لتناقضات العقيدة التومرتية أثر في ذلك ؟ ما هو الدور الذي لعبه المنصور و المأمون في التقليص من مصداقية العقيدة التومرتية لدى العامة ؟ و ما تأثير ذلك في قوة الدولة ؟ كيف ساهم الفقهاء المالكية في إسقاط الدولة الموحدية ؟ ما هو الدور الذي لعبه المتصوفة في سقوط الدولة الموحدية ؟

تناقضات العقيدة التومرتية

كانت الانتقائية الميزة البارزة التي طبعت عقيدة ابن تومرت و تأصيلاته الفقهية الأمر الذي جعل نهجه الفكري عرضة لجملة من التناقضات التي لم يستوعبها عامة سكان المغرب الإسلامي و لم يعتنقوها إلا تحت وطأة الخوف من البطش الذي مارسه الموحدون من أجل نشر عقيدتهم وفرضها على عامة الناس ، و عليه يستند الكثير من الباحثين إلى الفكرة القائلة بأن عدم سلامة النهج العقدي التومرتي يعتبر من أهم أسباب سقوط دولة الموحدين باعتبار أنه لم يرتكز على عقيدة سليمة و لا على قواعد تأصيلية صحيحة لا تتعارض مع النصوص الشرعية ، و أن كل اجتهادات ابن تومرت كانت انتقائية ، الهدف الأول منها هو إظهار المرابطين في مظهر الفسقة الكفار الذين يجب مجاهدتهم و إسقاط حكمهم[1] ، تمهيدا لتجسيد طموحاته السياسية .

فطابع الانحراف لازم الكثير من المسائل ، نذكر بالخصوص منها المهدوية[2] التي راح يتبنها لنفسه و يسوق الأحاديث و النصوص الشرعية على صحة ادعائه[3] ، رغم أن الأحاديث الصحيحة و اجتهادات العلماء من مختلف المذاهب تكذب ادعاؤه[4] ، فهذه الدعوى في الميزان الشرعي تعد عملا مجافيا للحق و خطئا فادحا لازم حركة ابن تومرت[5] الذي حاول إتباع كل الطرق اللازمة من أجل جمع الناس حوله من أجل تجسيد مشروعه السياسي القاضي بإسقاط دولة المرابطين و إقامة دولة الموحدين[6] .

و من الزلات التي لازمت عقيدة ابن تومرت الإمامة التي اعتبرها أصل من أصول الدين[7] لا يتم الإيمان إلا بها و هو ما ينطبق تماما على مفهوم الإمامة عند الشيعة الذين يعتبرون الإمامة ركن من أركان لا يصح إلا بها[8] ، وقد غالوا في هذه المسألة حتى خرجوا بها عن أهل السنة و الجماعة و مما زاد من درجة التقارب بين الشيعة و ابن تومرت في هذه المسألة ادعاء ابن تومرت انه معصوم[9] ، و الواقع أن ثنائية الإمامة و العصمة لم يتبناها أي مذهب من مذاهب أهل السنة و لا نجدها إلا عند الشيعة ، و هو بذلك قد جمع بين قدسية المهدي المعلوم و الإمام المعصوم[10] و جعلوها من أركان العقيدة الموحدية و كفر كل من لم يصلي عليه و لم يطعه[11] ، و الواقع أن أهداف ابن تومرت السياسية هي التي جعلته يقيم سلطة على مفهوم العصمة و الإمامة[12] حتى يضمن بذلك خلو الساحة من أي معارض باعتبار أن تعليمات المهدي الإمام لا يطاولها الخطأ ، الأمر الذي لقي معارضة واسعة من داخل المجتمع المغربي و على رأسه حملة العلم من الفقهاء المالكية فالعصمة و البعد عن الخطأ هي من موصفات الأنبياء و الرسل و الملائكة و ليس البشر .

و من مظاهر الانحراف التي لازمت النهج الفكري التومرتي طريقته في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر التي تتطابق مع مسلك الخوارج القائم على الثورة و الخروج على السلطة و العنف و التغيير بالقوة و التكفير و التساهل في سفك الدماء و عدم الاعتراف بالخلافة الشرعية[13] ، هذه الأمور مجتمعة أضفت طابع الظلم و التعسف على دعوة ابن تومرت و أظهرت جليا انحراف ابن تومرت عن النهج الشرعي الصحيح القائم على التغيير بالدعوة و النصيحة و المناظرة و الترشيد وفي ذلك يقول الله تعالى " أدعوا إلى سبيل ربك بالحكمة و الموعظة الحسنة و جادلهم بالتي هي أحسن " [14] و هذا ما نفسر به ذهاب اغلب المؤرخين و الدارسين على الحكم على سياسة ابن تومرت اتسمت بالوحشية و القساوة و اعتبره بعضهم طاغية العصور الوسطى[15] .

كانت السياسة التسلطية التي تبناها الموحدون بمثابة المرض المزمن الذي أصاب الدولة في المقتل منذ بدايتها و من أهم أعراضه الرفض الواسع للدعوة الموحدية بين العوام ماعدا المصامدة لموضوع متعلق بالعصبية ، و كنتجة لذلك تحركت العديد من الثورات و التمردات التي أنهكت قوى الدولة و استنزفت مصادر قوتها منذ قيامها و حتى أدت إلى سقوطها و من سنة الله في خلقه أن الظالم لا يفلح و أن ماله للخسران و الهلاك و لو بعد حين.

و من مظاهر الفساد العقدي الذي لازم عقيدة ابن تومرت انه استغل سذاجة سكان المنطقة و بساطتهم و بدائية معارفهم فراح ينتحل الكرامات و يتفنن في الخدع ليمكن لنفسه و معتقده الأشعري فاختلق حادثة نزول الملائكة لتزكية و مباركة دعوته[16] ، و كلام الأموات الذين نطقوا من قبورهم ليشهدوا له بصدق دعوته[17] ، و حادثة التميز[18] التي أفنى فيها خلقا كثيرا ممن شك في إخلاصهم[19] ، كما استعان بمختلف العلوم الباطنية الغيبية الباطلة كعلم الجفر و خط الرمل و علم الحدثان التي كثيرا ما تنتشر بين أهل الكهانة و التنجيم[20] ، و هي أمور كلها موقف الشرع صريح في تحريمها و بطلانها ، ولم يتعفف ابن تومرت في إتباع كل الخدع و المكائد الممكنة التي تمكنه من استمالة العامة و لو عبر مسائل محرمة شرعا[21] .

كما يعتبر التأويل الباطني للنصوص الشرعية من أهم الزلات التي وقع فيها ابن تومرت و ذلك من أجل استغلالها و توجيهها بما يخدم مشروعه السياسي المناهض للمرابطين و الطامح لإقامة كيان سياسي خاص بدعوته .

و أخذ ابن تومرت من الأشاعرة في تأويل الصفات الإلهية و الكسب و الاستطاعة و الإرادة لدى المكلف و مسائل أخرى ما جعله كبير منظري هذا المذهب الكلامي بالمغرب الإسلامي و أبرز من مكن له في هذا القطر[22] ؛ غير أن العمل المضني الذي قام به ابن تومرت من أجل تثبيت المذهب الأشعري في المغرب يحمل في طياته أهداف سياسية تمثلت في إحداث انقلاب على المعتقد

المرابطي السلفي من أجل توفير كل وسائل التمكين المادية و المعنوية لفرض دعوته في أسرع وقت و أوسع قطر ممكن[23] .

و لا يعدم المتتبع لأراء ابن تومرت الظفر بصلة بين أرائه و أراء المعتزلة ذلك أنه جعل مرتكب الكبيرة فاسقا و لم يسمه و بكافر ، كما وافقهم في نفي الأسماء و الصفات عن الله اجتنابا لكل ما عسا أن يوهم الشبه و المثلية لله سبحانه[24] .

و عن التوجه الفقهي لابن تومرت ، فنجده اعتمد نهج تأصيلي يقوم على العودة إلى الأصول و اجتناب الفروع[25] و هي طريقة كذلك وظفها ابن تومرت سياسيا للثورة على المنهج الفقهي المرابطي فقد أنكر عليهم اعتمادهم على الكتب الفرعية و على التقليد و التشعب الكبير في المسائل الفقهية[26] ، و في جملة من الآراء الأصولية يظهر تأثر ابن تومرت بابن حزم في العديد من المسائل كرفض القياس كمصدر للتشريع و معادته للتقليد و إصراره على الرجوع إلى القرآن و السنة و الإجماع لاستنباط الأحكام في حركة اجتهادية ليس فيها من وسائط للفروع الفقهية ، و هذا ما يدفعنا للإقرار بالرأي القائل بأن دعم ابن تومرت للمذهب الظاهري في بعض المسائل ليس نصرة للمذهب بقدر ما هو انتقاما من المالكية و المرابطين[27].

و مجمل القول أن دعوة ابن تومرت قد تأثرت بآراء كثيرة من الفرق و المذاهب فهي ليست أشعرية بحتة و ليست معتزلة تقوم على الأدلة العقلية وحدها و ليست خارجية كما صورها المرابطون و هي ليست شيعية في كل اتجاهاتها بل هي مزيج مضطرب من أغلب الفرق و المذاهب الإسلامية[28] ، جمعها ابن تومرت في كتاب شامل تسديد التخليط و التغليط سماه " أعز ما يطلب " أغلب ما يميز أسلوبه التخويف و الترهيب[29] مستخدما دهاءه السياسي و ذكاءه من أجل تجسيد مشروعه السياسي دون مراعاة القواعد الأساسية للشرع ، لذلك نجد أن الأسس الفكرية للدعوة التومرتية اتسمت بكثرة المتناقضات و عدم انسجام الآراء

و صعوبة تطابقها مع الشرع و حتى مع العقل في بعض الأحيان ما جعل اعتناقها و انتشارها بين أهل المغرب لا يعدوا أن يكون مطية للخروج عن المرابطين أو خوفا من بطش الموحدين وهو ما يفسره تخلي سكان المغرب عن العقيدة الموحدية في أول فرصة سمحت لهم بذلك ، و هذا ما ذهب إليه ألفريد بل في قوله " إن أتباع ابن تومرت لم يفهموا من دعوته إلا أنه هو الوريث الشرعي و المستحق للمعارف التي أورثها النبي صلى الله عليه و سلم"[30].

إضمحلال الدعوة التومرتية

شهدت العقيدة التومرتية أزهى أيامها في المرحلة الأولى من عمر الدولة الموحدية خلال حكم ابن تومرت و عبد المؤمن ، ثم ابنه أبا يعقوب يوسف ، فقد كان هؤلاء الخلفاء أكثر حكام الدولة اعتقادا بها و منافحة عنها و سعيا لنشرها[31] ، و مما زاد في توطيد هذا الواقع تدهور أوضاع الناس في أواخر عهد الدولة المرابطية ما جعلهم يسعون إلى أي سبيل يقودهم إلى قطيعة معها ، غير أن العقيدة التومرتية بدأت تفقد أسباب وجودها و ظهرت جليا ظرفيتها و فسادها منذ عصر الخليفة المنصور الذي عرفت فترة حكمه بداية التراجع العكسي للعقيدة التومرتية و ظهور بوادر الانقلاب عليها ، فهو وإن لم يبدي تنكره و عداءه لها ظل يضمر براءته منها و شفيعنا في ما ذكرناهما أورده عبد الواحد المراكشي في قوله " أخبرني الشيخ صالح أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن مطرف المري و نحن بحجر الكعبة ، قال : قال لي أمير المؤمنين أبا يوسف يا أبا العباس أشهد لي بين يدي الله عز وجل أني لا أقول بالعصمة قال : و قال لي : و قد استأذنته في شئ يفتقر إلى وجود الإمام يا أبا العباس أين الإمام ، أين الإمام[32]" . و تؤكد الرسائل الموحدية أن يعقوب المنصور كان على وشك التصريح بأن العقيدة التومرتية بدعة لولا أن وفاته ، و لعله لم يفعل ذلك رغبة منه في الحفاظ على وحدة كلمة الموحدين و خوفا من تمزق دولتهم[33] ، أما وجود أثار

العقيدة الموحدية في الرسوم و الرسائل و الخطب فهي مجرد عبارات لا تخرج عن دائرة الرموز السياسية[34] .

أما عهد الخليفة أبي العلاء إدريس المأمون فهو الذي يجسد السقوط الحر للعقيدة التومرتية في نفوس حتى من يفترض منهم أنهم أولى الناس بالدفاع عنها[35] ، فقد قرر المأمون هدم أراء ابن تومرت موجها له أشنع الصفات ، فحين دخل العاصمة أوائل (1223/621) و بايعه الموحدون ، دخل المسجد الجامع و صعد المنبر و خاطبهم قائلا : " لا تدعوه المهدي المعصوم و ادعوه بالغوي المذموم ..... لا مهدي إلا عيسى و أنه قد نبذنا أمره المذموم النحس"[36] و أعلن المأمون بعدها حربه على المعتقد التومرتي في مرسوم ملكي اعتبر منعرجا خطيرا أحدث ثورة في التركيبة العقدية للموحدين على المستوى الرسمي و الشعبي و ما جاء فيه " و لتعلموا أن نبذنا الباطل و أظهرنا الحق و أنا لا مهدي إلا عيسى و إنما سمي مهديا إلا لتكلمه في المهد فتلك بدعة قد أزلناها و قد أزلنا لفظ العصمة عن من لم تثبت له عصمة[37] ، و لم يفت المأمون أن ينبه إلى أن أباه المنصور كان قد عزم على هذا أيضا و لكن الأجل لم يمهله[38] ، ثم راح يسرد الحجج التي تؤيد موقفه ثم ختم الرسالة بقوله " اللهم أشهد أن قد تبرأنا منهم تبرئ أهل الجنة من النار ، و نعوذ بك يحيا من فعلهم و أمرهم الخبيث " .

و بالموازاة مع هذا الإجراء أقدم المأمون على محاكمة أشياخ الموحدين المصامدة الذين يعتبروا حملة لواء الفكر التومرتي و أكثر من يذود عنه و أعدم منهم عددا كبيرا بسبب تنفذهم في السلطة و تلاعبهم بالخلفاء مستغلين مكانتهم في المجتمع الموحدي[39] .

و يمكن إرجاع هذا الانقلاب كذلك إلى الدور الخطير الذي لعبه الأشياخ في التلاعب بالخلفاء و إثارة النزاعات بينهم و تقديم مصالحهم على شؤون الرعية مستندين إلى نفوذهم كمرجعيات للعقيدة التومرتية خاصة و أنهم نكثوا بيعة المأمون و ألبوا عليه منافسيه من بني عبد المؤمن[40] ، أضف إلى ذلك

قوة شخصية المأمون الذي وصفه ابن أبي زرع بأنه كان إماما في الحديث عالما بأمور الدين[41] ، و من تداعيات هذا الإجراء الحاسم تغير الكتابات على المسكوكات الموحدية ففي حين كان يكتب عليها * الله ربنا ، محمد رسولنا ، المهدي إمامنا * أصبحت تحمل عبارة * الله ربنا ، محمد رسولنا و القرآن أمامنا *[42] كما اسم المهدي من الخطب و الرسائل و كل الشعائر التي كانت تقام تبعا لتعاليمه[43] .

كما أن مرور السنين و ما شهدته الدولة الموحدية من قوة و ازدهار لم يكن كافيا لحمل الناس على اعتناق العقيدة التومرتية التي اتصفت بعدم التلاؤم مع المدارك العقلية و المشاعر الذاتية و الأماني الداخلية لبربر المغرب الإسلامي[44] ، فأغلب الرعايا دخلوا دعوتهم خوفا من بطشهم و تجنبا لقسوتهم و دفنوا حقدهم على الموحدين[45] ، و هذا ما يفسره الشعور العميق بالرضا بين جماهير المغرب بعد إجراءات المأمون[46] ، و من أهم عوامل تقهقر المذهب التومرتي عدم قيامه على أسس دينية متينة ، يضاف إلى ذلك تجدد حركة أهل الحديث في عصر المنصور و دورها في كشف عيوب و زلات مذهب ابن تومرت الذي استند إلى جملة من الأحاديث الضعيفة المؤولة لتثبيت ادعاءاته[47] .

لقد أدى هذا الإجراء إلى انكسار الإيديولوجية التومرتية مما يؤشر على فقدان النسق الموحدي أهم خيوطه المتينة التي قام عليها[48] .

ورغم قيام الخليفة الرشيد تحت إلحاح زعماء القبائل المصمودية إلى إعادة العمل بالرسوم المهدوية غير أن خطوته تلك كانت دون طائل إذ أنها تفلتت من فحوى الإيديولوجية التومرتية و لم تخرج من الطابع المناورة السياسة و أصبح وجودها عبارة عن إجراء شكلي إذ لم يلبث أن دخلت الدعوة التومرتية طور الانحلال الأخير و نهاية مصيرها المحتوم[49] .

شملت انتكاسة المذهب التومرتي الأصول و الفروع معا و تراجع معها المذهب الحزمي التومرتي و تخلى الخلفاء عن حماستهم لرموز العقيدة التومرتية[50]، و في نفس الوقت خفت وطأة النزعة الخارجية و الشيعية التي لازمت إنكار ابن تومرت .

ورغم أن ما قام به المأمون يعتبر انعكاسا لظروف لازمت حكمه و فرضت عليه ما قام به ، و رغم أنه كان يعكس تطلعات فئات كبيرة من المجتمع و العلماء و أن عقيدة ابن تومرت ولدت لتموت بسبب الزلات التي حملها فكره ، إلا أن ذلك فتح الباب على مصرعيه للطامحين في السلطة ووجدوا في إجراءات المأمون حجة للقيام عليه ففي المغرب الأقصى قام المعتصم و المرينيون ، و في المغرب الأدنى (افريقية) اتخذ بني حفص من إجراءات المأمون حجة للاستقلال ، أما في المغرب الأوسط انشق بنو عبد الواد بحجة أن البقاء تحت سلطة الموحدين لم تبق عوامل وجوده[51] ، كما تسببت إجراءات المأمون في ارتباك معنوي كبير بين هؤلاء الذين ظلوا مخلصين لتعاليم ابن تومرت فكانوا بذلك و كأنهم فقدوا كل سبب للولاء أو الثقة أو الأمل في السلطة الموحدية[52] .

دور الفقهاء المالكية

تعرض فقهاء المالكية لهجمة شرسة من ابن تومرت و خلفائه ، شملت التغذيب و التشهير و حتى المتابعة و المضايقة ، فقد اتهم الموحدون فقهاء المالكية بالتجسيم و التشبيه و التقليد الأعمى و الاعتماد على كتب الفروع و تغليب رأي مالك حتى على الكتاب و السنة ، و كان من تبعات ذلك أن واجه المذهب المالكي حملة صريحة من طرف الخلفاء الأوائل من أجل تقليص نفوذه والحد من تأثيره الاجتماعي ، فتارة عملوا على نصرة المذهب الظاهري كبديل عن المذهب المالكي ، و تارة نكلوا ببعض الفقهاء و تارة أخرى أحرقوا كتب الفروع ، و يرجع كثير من الباحثين حقيقة الصراع إلى انه ليس صراعا بين المدرسة الفقهية المالكية السلفية المرابطية و المدرسة التومرتية الموحدية و إنما هو تجسيد للأهداف السياسية

التي رسمها ابن تومرت و استغل كل الوسائل المادية البشرية و العلمية من أجل تحقيقها .

كانت هذه السياسة المتشددة مع المالكية و العيوب الكثيرة التي ميزت العقيدة التومرتية سببا في ظهور معارضة شديدة متنوعة الأشكال من طرف الفقهاء المالكية ضد الموحدين ، فقد سلك بعض الفقهاء مسلك المقاومة الصامتة في حين رأى بعضهم المجاهرة بالمقاومة متحملا تبعات ذلك .

أما من اتبع نهج المقاومة السلبية أو الصامتة فقد اعتمدوا على رفض العقيدة التومرتية عن طريق اللامبالاة و الإعراض سواء على المستوى الرسمي أو العلمي[53] ، و من جملة الفقهاء الذين سلكوا هذا المسلك القاضي عياض إذ لم يرد في كتابه " الشفا " ذكر ولا إشارة إلى المهدي و مذهبه في كتاب تحدث في مجمله عن إثبات العصمة للنبي صلى الله عليه و سلم و نفاها إطلاقا عن بقية البشر و في ذلك رد مبطن على مزاعم ابن تومرت[54] ، و من أمثلة الرفض السلبي أو الصامت ابن الزياد التدلي(627هـ – 1229م) في كتابه " التشوف" الذي لم يذكر فيه أيا من خلفاء الدولة الموحدية ، و التزم من جهة أخرى بإثبات شيوع الصلاح بين المصامدة و التزامهم بالمذهب المالكي و في ذلك تجاهل واضح لابن تومرت و مذهبه[55] .

و على نفس النهج سار القاضي أبو القاسم أخيل ابن إدريس الرندي (561هـ – 1165م) الذي عوقب بالنفي إلى مكناس بسبب ما قيل عنه أن قال في حق عبد المؤمن "كيف تصبح له الخلافة و ليس بقرشي "[56] .

كما عبر فقهاء آخرون عن رفضهم للعقيدة التومرتية من خلال مبادرتهم إلى إعلان ولائهم للعباسين من أجل تبرير قيامهم عليهم و نقضهم لبيعتهم ، و هو الأمر الذي تكشف عنه عدة مصادر في ثنايا استعراضها للأحداث من مواقف متعاطفة للفقهاء مع الثوار من خلال خطبهم التي كانت

تحمل البيعة و الولاء للعباسين في دعوة ضمنية للقيام على حكم الموحدين و نقض بيعتهم ، فعلي بن غانية (580- 584 هـ / 1184- 1188 م) لما تملك بجاية خطب بها للخليفة العباسي الناصر[57] ، و تحدثت المصادر التاريخية في نفس السياق عن التسهيلات التي وجدها بنو غانية حين دخولهم إلى بجاية ، ووقف الفقيه أبي محمد عبد الحق الاشبيلي الذي أجاب يحيا بن غانية في ولاية الخطبة بالمسجد الجامع و كان قد رفضها سلفا من الموحدين[58] ، ومما قاله في خطبه " الحمد لله الذي أعاد الأمر نصابه و أزاله من أيدي غاصبيه"[59] .

كما أنه لا يستبعد ضلوع بعض الفقهاء المباشر في تأييد حركات ثورية مناوئة للسلطة الموحدية ، ففي سنة (586هـ - 1199م) قامت ثورة علي بن محمد بن رزين الجزيري[60] الذي كان ينكر على الموحدين انحرافهم و مهديتهم و تصيرهم الخلافة ملكا و توسعهم في الرفاهية و إهمالهم للرعية[61]، و من أشهر الحركات الثورية المناوئة للموحدين الثورة التي قادها الفقيه أبي القاسم بن فارس الغرناطي المعروف بالمهر (601هـ - 1204م)[62] ، و من الفقهاء الذين رفضوا التومرتية و اختاروا المواجهة المباشرة عبد الله بن محمد بن عبد الله المعروف بابن ذمام (580هـ - 1184م) ، و قد ظل هذا العالم يحتفظ بعواطف المعادية لابن تومرت و مهدويته ففي إحدى خطب الجمعة و حين استوي الخطيب على المنبر و أخذ يعظم الإمام المهدي قاله "كذبت لعنك الله " .

ومن شواهد الرفض و الإنكار الذين ظل المالكية يظهرونه للموحدين وعقيدتهم أن المأمون حين تبرئ من العقيدة التومرتية ، وأنكر ما كان عليه أسلافه ، لقي دعما ومساندة كبيرة من الفقهاء المالكية ومن ذلك قول الفقيه الأديب ابن عمرو بن خبازة الفاسي (637هـ - 1240م) مادحا المأمون :

و حد النبوة حلة مطوية لا يستطيع الخلق نسجها مثلها

فأسر حسوان ارتقاء يبغي بمحالة نسجا على منوالها [63]

وفي المأمون قال أبو الحسن العيني:

وما ذلك إلا إن سبقت ونصروا وادلجت إذا باتوا وحققت إذ شكروا

أنال بك الإسلام أقصى مراده وقد سعد التوحيدي إذ تشقى الشرك [64]

ولم ينتهي دور الفقهاء المالكية المعادي والمجافي للدولة الموحدية عند هذا الحد فحسب بل كان لهم دور كذلك في العديد من الأزمات السياسية ، فقد دخل بعض الفقهاء كطرف مباشر في النزاع الذي دار بين بني عبد المؤمن ، ومن ذلك أن الفضل في اعتلاء أبي يعقوب يوسف عرش الخلافة يعود إلى القاضي حجاج بن يوسف (572هـ .1176م) بعد أن عمل إخفاء وفاة عبد المؤمن حتى يفوز على منافسي يوسف الذين يرتقب وصولهم من الأندلس فرصة الاستئثار بالحكم [65] .

وعن الصراع الذي دار بين إدريس المأمون وأخيه العادل يحدثنا ابن عذارى عن الدور الذي اضطلع به القاضي أبو الوليد افليح (632 هـ .1234م) في التمهيد لبيعة المأمون[66] ، وعن الدور الذي لعبه في اتخاذ المأمون أحد اخطر قراراته والمتمثل في الإطاحة بأشياخ الموحدين الناكثين[67] ، بينما كان الفقيه أبو الحسن بن القطان(628هـ .1231م) محسوبا على الجبهة المضادة للمأمون ومن قبله العادل إذ ساند ترشيح عبد الواحد المخلوع للخلافة بعد وفاة المستنصر[68]

ومن الفقهاء الذين تأكد ضلوعهم في النزاعات السياسية في عهد الرشيد الفقيه أبو عبد الله بن دوناس (638هـ . 1240م) فقد أسدى للخليفة أجل خدمة عندما أمكنه من الإيقاع بالمتمرد على حكمه عمر بن تاويط زعيم هسكورة سنة (635هـ .1237م)[69] إلا أن طموح ابن دوناس سرعان ما أودى بحياته ، وذلك حينما اكتشف الرشيد ما دار بينه وبين احد أمراء البيت الحاكم من أبناء عمومة المأمون من خطابات ومفاوضات بشان القيام عليه[70] .

صراع المتصوفة مع السلطة الموحدية

يتضح من القرائن المصدرية ، ومن مختلف ،الدراسات القطاعية الحديثة بتاريخ الغرب الإسلامي أن التصوف شكل إحدى أبرز الحساسيات الدينية داخل مجتمعاته و أحد مقوماتها الدينية و الروحية و الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذي دفع أغلب خلفاء الدولة الموحدية إلى التقرب من المتصوفة والزهاد وتبجيلهم و تكريمهم في سياسة جمعت بين استمالة هذا التيار الذي اكتسح المجتمع الموحدي بقوة ، و بين المراقبة و المتابعة خوفا من إفرازات هذه الهبة الشيعية الواسعة على التصوف و المتصوفة .

و اللافت للانتباه أنه و رغم الجهود التي بذلها الخلفاء من أجل احتواء هذا التيار فإنه لم يخرج من دائرة المعارضة الدينية السياسية ضد الموحدين طيلة القرنين السادس و السابع هجري ، الثاني عشر و الثالث عشر ميلادي ، و الشاهد أن الدولة الموحدية شهدت ثورات ذات طابع صوفي تزعمها في الأندلس ابن قسي (546هـ - 1156م) و في المغرب ابن هود الماسي (542هـ - 1147م)[71] كما أورد صاحب كتاب "التشوف" إشارات متناثرة لثائر صوفي يدعى عتاب[72] ، و يسوق صاحب نفس المصدر في ترجمته لأبي إبراهيم بن وجماتن الرجراجي (596هـ - 1195م) ما يفيد أنه كان ينتهز أي فرصة لاجتماع الناس بالمسجد و يتكلم في حق عامل الدولة الموحدية ما عرضه للسجن مرارا[73].

لقد ارتبط حضور المتصوفة في أذهان العامة بما يتمتعون به من قرارات خارقة تجعل منهم أندادا للسلطة ، و لم تتأخر " حكاية الكرامة " في تكريس هذا المعتقد بما عزته من رجال التصوف من مواقف تصورهم مناهضين لجور العمال و الولاة و مدافعين عن حقوق المظلومين و المستضعفين[74] ، و القارئ لكرامات أبي يعزى بلنور(572هـ - 1177م) يجد قسما منها يتناول العلاقة

بين سلطة عبد المؤمن الخليفة و أبي يعزى المتصوف و التي كانت تعكس الصراع بين السلطتين المتنافستين للتحكم في العامة و توجيهها .

الواقع أن الكرمات بما تنطوي عليه من دلالات و إيحاءات حملت خطابا سياسيا واضحا تجاوز مجرد الرغبة عن الإفصاح عن أزمة سياسية في الحكم الذي تأسس لرؤية تهدف إلى بعث مجتمع جديد على يدي رجال التصوف استنادا على مشروع ارتبط ببنية ترتكز على تغيب السلطة الموحدية[75] ، و هو ما يوضح جليا الخطر الذي شكله المتصوفة على قوة و استقرار الدولة و استمرارها .

مما يعزز قولنا أن التصوف كتيار في البناء الاجتماعي و السياسي للدولة الموحدية كان له نصيبه من النزاعات و التصدعات التي شهدها بيت بني عبد المؤمن ، هذه النزاعات التي تعتبر من بين أبرز أسباب تأكل دولة الموحدين ، فخلال نزاع الخليفة المأمون مع المعتصم على السلطة بعد وفاة العادل 624هـ كتب المأمون الشيخ رباط تيط طالبا منه التزكية و البيعة و قد ساند شيخ الرباط المأمون في صراعه ضد مناوئيه في السلطة دون تردد ، وطلب منه بأن " يأخذ الحركة إلى مراكش ويستعين بالله، وقال الشيخ :" نتكفل لك على ذمة الله تعالى أن يهب لك ملككم، ويجعلكم خليفة، لكونكم أهلا للخلافة، لأن لك عقلا وافرا ورأيا صالح " .

و رغم المحولات الحثيثة للسلطة من أجل استمالة الطوائف الصوفية إلا أن جهودهم منيت بالفشل ، فبمجرد أن ثار الوالي الموحدي أبو فارس عزورتن و اعترف بسيادة الأمير المريني يعقوب بن عبد الحق لقي دعما من بني أغمار و التجأ إلى حرم رباط تيط و لقي دعما و مساندة من القائمين على الرباط[76] .

حاول الخليفة أبو دبوس تأمين مساندة شيوخ رباط تيط له بأن أصدر ظهيرا في ربيع الأول من عام 665 هـ (أي بعد ثلاثة اشهر فقط من الحكم) يحملهم فيه على الكرامة والمبرة والرتبة الدائمة والحماية التي يقيهم ضروب

الضيم والمضرة ، فضلا عن إعفائهم من الوظائف المخزنية، والكلف الناشئة، وجميع ما يلزم من المؤن ، طالبا منهم التصدق بأعشارهم وتفريقها على المساكين، جريا على عادتهم في الصلاح . إلا أن محاولته منيت بالفشل، لأن شيوخ تيط مالوا لجانب خصومه السياسيين، واعترفوا مبكرا بسلطة المرينيين الذين لم يترددوا من جانبهم في إقرار ما بظهير أبي دبوس لهم، "بل أضافوا إليه امتيازات مادية، وبادروا إلى الاعتراف المبكر لهم بشرف نسبهم، بل قدموهم على رأس الركب الرسمي للحج في سنة 703 هـ .

يبقى توضيح الدور الذي يمكن أن يكون قد لعبه رباط آسفي في الصراعات التي واجهت الموحدين مع بني مرين. ولو أننا لا نتوفر على أية إيضاحات تسمح لنا بالجزم بأن أتباع أبي محمد صالح قد مالوا لصالح المرينيين – كما حدث مع بني أغمار بتيط – فإننا نجد أن الأمير يعقوب بن عبد الحق المريني قد عين أصغر أبناء شيخ آسفي، وهو عيسى (ت. 698 هـ/1299م) لـ"ولاية الإمارة ببلد آسفي". ومن المحتمل أن الأمير المريني حاول – بهذه المبادرة– أن يكافئ أحفاء أبي محمد صالح على دعمهم له في صراعه مع الموحدي[77].

خاتمة

خلاصة القول أن سقوط الدولة الموحدية ساهمت فيه عوامل ثقافية لا تقل من حيث التأثير عن الاسباب السياسية ، فبعد الدعوة التومرتية عن البنية المذهبية التي عهدها اهل المغرب و اقتنعوا بها وعملوا بمقتضاها ، و احتوائها على عديد الزلات و المخالفات الشرعية جعلها تشكل احدى بذور انهيار الدولة الموحدية رغم أنها كانت من أبرز الوسائل التي وظفها ابن تومرت في تقويض حكم المرابطين و التأسيس لمشروعه السياسي ، وهو ما تجسد فعليا في عهد الخليفة المنصور و خاصة المأمون الذي انقلب علنية على العقيدة التومرتية ما فتح الباب أمام فوضى عارمة تسبب فيها اشياخ الموحدين الذين رأوا في ذلك مساسا بمكانتهم الاجتماعية بعتبارهم حماة الدعوة و القائمين عيها .

وعلى الرغم من النكسة التي تعرض لها فقهاء المالكية في العهد الموحدي خاصة على عهد الرعيل الاول من الخلفاء ، فان ذلك لم يحل دون مواصلتهم المقاومة و الصمود بشتى الوسائل التي اخذت عدة ابعاد

منها ما أخذ شكل الثورات المسلحة و منها ما أخذ شكل الردود العلمية الشريعة التي تثبت فساد المنهج التومرتي و مجافاته للنصوص الشرعية ، ومهما كانت الوسيلة فان لها تاثير كيان الدولة الموحدية وتهديد لوجودها خاصة مع المكانة التي تمتع بها الفقاء بين العامة .

و الى جانب الفقهاء كان للتيار الصوفي دوره في تأزم وضع الدولة خاصة في طور ضعفها ، فعل الرغم من اتباعه سياسة الحياد و الابتعاد عن مقامات السياسة و السلطان الا المصادر التاريخية توضح تورط هذا التيار في عدة ثورات و حتى في بعض النزاعات بين ابناء الاسرة الحاكمة من بني عبد المؤمن بل ساهم مباشرة في سقوط الدولة الموحدية على يد المرينيين .

[1]- الصلابي محمد علي، **الدولة الموحدية**، الأردن، ط01، دار البيارق، 1419 هـ /1998م ، ص 37 .

[2]- ابن القطان المراكشي ، **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، تح: محمود علي مكي، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1409هـ/ 1989م ، ص 75 .

[3]- عبد الواحد المراكشي ، **كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تح : محمد السعيد العريان ومحمد العلمي، القاهرة، 1949 ، ص 254

[4]- الصلابي ، المرجع السابق ، ص 38 – 39 .

[5]- عبد المجيد النجار ، **تجربة إصلاح في حركة المهدي بن تومرت**، ط 02، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1415هـ/ 1995م ، ص 134 .

[6]- ليفي بروفنسال ، **مجموعة الرسائل الموحدية** ، المطبعة الاقتصادية ، الرباط ، 1941، ص 135.

[7]- ابن تومرت محمد بن عبد الله الهرغي المصمودي ، **أعز ما يطلب**، تح: عبد الغني أبو العزم، المغرب، مؤسسة الغني للنشر ، ص 297

[8]- الشهرستاني محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد ، **الملل والنحل**، ط1، تحقيق : أمير علي مهنا ، و علي حسن فعود ، دار المعرفة ، بيروت، 1414 - 1993، ص 189 .

[9]- ابن تومرت ، المصدر السابق ، ص 297 .

[10]- مغزاوي مصطفى ، **التحولات المذهبية في المغرب الإسلامي و الأندلس خلال العصر الموحدي (6هـ- 8هـ) (11م- 13م)** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط،المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ،2011- 2012 ، ص 128 .

[11]- نفسه ، ص 130 .

[12]- حسين مؤنس ، المرجع السابق ، ص 138 .

[13]- الصلابي ، المرجع السابق ، ص 48 .

[14] - سورة النحل ، الآية رقم 125-128 ، ص281 .

[15]- ابن أبي زرع ، **كتاب الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1972، ص 181.

[16]- ابن الأثير أبو الحسن علي ابن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني ، **الكامل في التاريخ** ، ط4 ، راجعه و صححه: محمد يوسف دقاف، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2003 - 1423، ج9 ، ص 195 .

[17]- ابن ابي زرع ، المصدر السابق ، ص 172 .

[18] - ابن القطان ، المصدر السابق ، ص148 .

[19]- البيذق أبو بكر بن علي الصنهاجي، **كتاب أخبار المهدي ابن تومرت**، تحقيق وتعليق عبد الحميد حاجيات، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974، ص 71 ، الذهبي ، **تاريخ الإسلام و وفيات الاعيان** ، ط1، ج3 ، تح : عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1415-1995 ، ص 36 .

[20] - مصطفى مغزاوي ، التحولات المذهبية ، ص144 .

[21]- نفسه ، ص 109 – 113 .

[22]- عبد المجيد النجار ، **فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب**، ط 01، بيروت، دار الغرب الإسلامي،1413هـ/ 1992م ، ص 34 .

[23]- مغزاوي ، **العامل السياسي في انتشار المذهب الأشعري في المشرق الإسلامي و مغربه ، (5هـ- 11 م / 8هـ – 14م)** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الوسيط ، إشراف: خالد كبير ، جامعة الجزائر ، 1429 – 2008، ص 47 .

[24]- عبد المجيد النجار ، المهدي ، ص 362-363 ؛ الصلابي ، المرجع السابق ، ص 48-49 .

[25]- Dhina, op , cit , p 287 .

[26]- مؤنس حسين ، **تاريخ المغرب وحضارته – دول المرابطين والموحدين والحفصي –**، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992م، ص 158- 139 ؛ عبد السلام شقور ، **جهود المالكية في مواجهة الفرق المخالفة في المغرب الإسلامي** ، مجلة التاريخ العربي، العدد: 41، جوان 2007م، ص 14.

[27]- عاشور بوشامة ، **علاقات الدولة الحفصية مع دول المغرب و الأندلس ،(626 هـ – 981 هـ / 1228 م – 1573 م)** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي ، إشراف : حسين أحمد محمود ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1411 – 1991،ص 105

[28]- الصلابي ، المرجع السابق ، ص 63 -64 .

[29]- مؤنس ، المرجع السابق ، ص 71 .

[30]- ألفريد بل ، **الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي** ، ترجمة: عبد الرحمان بدوي، ط3 ، دار الغرب الإسلامي،1987م ، ص 167 .

[31]- ابن صاحب الصلاة عبد الملك محمد بن أحمد ، **المن بالإمامة**، تح: عبد الهادي التازي، ط 03، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، 1987م ، ص 149.

[32]- عبد الواحد المراكشي ، المصدر السابق ، ص 212 .

[33]- بروفنصال ، الرسائل الموحدية ، ص 27-35 .

[34]- أحمد العزاوي ، **رسائل** موحدية – مجموعة جديدة، تح : ، المغرب، ط 01، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، 1416هـ/1995م ، ص193،191،40 .

[35]- أبو العباس أحمد بن عذاري المراكشي، **كتاب البيان المغرب في أخبار الاندلس والمغرب** ، ج4، (جزء خاص بالموحدين)، تح : محمد إبراهيم الكتاني و آخرون ، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ص 273 .

[36]- ابن عذاري ، المصدر السابق ، قسم الموحدين ، ص 317.

[37]- مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية**، تح: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، الطبعة 01، دار الرشاد الحديثة، 1399هـ/ 1993م ، ص 164-165 .

[38]- عبد الواحد المراكشي ، المرجع السابق ، ص 212 .

[39]- ابن عذاري ، المصدر السابق ، قسم الموحدين ، ص 444 .

[40]- نفسه ، ص 273 – 445 – 446 .

[41]- ابن أبي زرع ، الأنيس المطرب ، ص 250 .

[42]- لخضر محمد بولطيف ، فقهاء **المالكية و التجربة السياسية الموحدية في المغرب الإسلامي (510 / 668هـ – 1196–1269) ط**1 ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، بيروت ، 1429 – 2009 ، ص 380 .

[43]- ابن خلدون ، العبر ، ج6 ، ص 343 .

[44]- ألفريد بل ، المرجع السابق ، ص 286 .

[45]- غناي مراجع عقيلة ، **سقوط الدولة الموحدية** ، ط2 ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 2008، ص 49 .

[46]- الفريد بل ، المرجع السابق ، ص 286 .

[47]- عبد الله علام ، **الدولة الموحدية في عهد عبد المؤمن بن علي**، صدر الكتاب عن وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007م، سحب المطبعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م ، ص301–304 .

[48]- محمد الشريف ، السلطة و المتصوفة بالمغرب الإسلامي ، . www.minculture.gov.ma ، ص9 .

[49]- بولطيف ، المرجع السابق ، ص 382 .

[50]- مغزاوي ، التحولات المذهبية ، ص 318 .

[51]- نفسه ، ص 192 .

[52]- ابن القطان ، المصدر السابق ، ص 38 –39 .

[53]- مغزاوي ، التحولات المذهبية ، ص 199 .

[54]- عبد السلام شقور ، المرجع السابق ، ص 12 .

[55]- ابن الزيات أبو العباس التادلي ، **التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي**، تح: أحمد التوفيق، ط 02، ، طبع مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1997م، ص 125 – 170 .

[56]- المقري أحمد بن محمد التلمساني ، **كتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، ج4 ،تح : إحسان عباس ، دار صادر، بيروت، 1968 ، ص 203 .

[57]- ابن الأثير ، المصدر السابق ، ج10 ، ص128 .

[58]- أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الثقفي الجياني ابن الزبير ، **صلة الصلة** ، تح : ليفي بروفينسال ، المطبعة الاقتصادية، الرباط ،1938م ، ص05 .

[59]- الغبريني أبو العباس أحمد بن أحمد، **عنوان الدراية فيمن عرف العلماء في المائة السابعة ببجاية** ، تح : رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص77

[60]- ابن عذاري ، المصدر السابق ، قسم الموحدين ، ص 155 .

[61]- المقري ، نفح الطيب ، ج4 ص66 .

[62]- ابن عبد الملك أبي عبد الله محمد بن محمد الأنصاري المراكشي ، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة** ، ج4 ، تحقيق: إحسان عباس، ومحمد بن شريفة، الطبعة 01، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1973م ، ص345 .

[63]- المقري ، **كتاب أزهار الرياض في أخبار عياض**، ج2 ، تح : مصطفى السقا و آخرون ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، القاهرة، 1940، ص 379 . 300 .

[64]- ابن عذاري ، المصدر السابق ، قسم الموحدين ، ص 288 .

[65]- عبد الواحد الراكشي ، المصدر السابق ، ص 290 .

[66]- ابن عذاري ، المصدر السابق ، قسم الموحدين ، ص 275 – 276 .

[67]- ابن ابي زرع ، الأنيس المطرب ، ص 252 .

[68] - ابن عبد الملك ، المصدر السابق، ج4 ، ص 346

[69]- ابن عذاري ، المصدر السابق ، قسم الموحدين ، ص 346 .

[70]- ابن الزبير ، المصدر السابق ، ، ص 510 .

[71]– ابن عذاري ، المصدر السابق ، قسم الموحدين.

[72]– التدلي ، المصدر السابق ، ص 395 .

[73]– لخضر بولطيف ، المرجع السابق ، ص 322 .

[74]– نفسه ، ص322

[75] – لخضر بولطيف ، المرجع السابق ، ص327

[76]– محمد الشريف ، **ما قبل هيكلة الزوايا بالمغرب: الطوائف الصوفية خلال مرحلة الانحلال الموحدي**، www.minculture.gov.ma ، ص 09 .

[77] – محمد الشريف ، المرجع السابق ، ص9.